## الإطار النظرى

لم تكن تجربة السودان بشأن إحلال السلام حدثا فريدا، إذ كانت، من أوجه متعددة، عملية أعدت سلفا قام بها المجتمع الدولى وانبنت على صيغ نظرية جد واهية. فنقطة البدء لعملية السلام الحالية هى تعريف الأمم المتحدة : "العمل على أن تتفق الأحزاب المتصارعة من خلال سبل سلمية بالأساس كتلك الواردة فى المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة".

obeikandl.com

إذاً، فالأمر ينطوى على جهود دبلوماسية لتحويل الصراع المسلح إلى حوار سلمى يتم بمقتضاه حسم أوجه الخلاف بواسطة قوى وهيئات سياسية ممثلة. أما إحلال السلام فيتم تعريفه بأنه "جهد يعقب حسم النزاع لدعم الكيانات والهياكل التى ستضطلع بتكريس السلام وترسيخه أملا فى تجنب ردة ثانية نحو الصراع".

ولقد مرت عملية إحلال السلام بمراحل مختلفة عكست التغير فى المناخ السياسى والاقتصادى العالمى. فمع نهاية الحرب الباردة نهجت عملية إحلال السلام "نهج المنتصر" بما يتناسب والمناخ الثقافى فى الغرب والذى أفرز مقولة "نهاية التاريخ" وفقا لفرانسيس فوكوياما (١٩٨٩)، كأنشودة للديمقراطية الليبرالية على وجه التحديد. كذلك فقد اتخذت عملية إحلال السلام، كغيرها من نظريات حداثية مبكرة، العالم المتقدم كنقطة انطلاق لها، ومن ثم عمدت إلى محاولة استنساخ

مخرجات السياسة والاقتصاد الغربيين وآلياتهما.

وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة، بدورها، مع إطراد الصراعات الداخلية على مستوى الدولة وهو ما مهد، فى عام ١٩٩٢، لصدور "خطة سلام الأمم المتحدة : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه". ولقد انبنى ذلك الإعلان والتدخلات التى عمل على تسويغ القيام بها، على تراجع الدور المفترض لسيادة الدولة، كما ذهب مارك دوفيلد، بسبب ثنائية لا أساس لها طرفاها الحروب المشروعة محدودة النطاق المستحثة من قبل فكر سياسى غربى، والحروب الداخلية غير المحدودة المنبنية على عوامل الهوية، وليس على نهج غربى. بيد أن الإخفاقات المتتالية لذلك المنحى قد دفعت الأمم المتحدة إلى إصدار "ملحق" فى عام ١٩٩٥ نادى بأخذ "مسببات الصراع الجوهرية" بعين الاعتبار، وكردة فعل كان هناك تنظيم مغاير،



obeikandl.com

واقتراحات بشأن آماد أطول لتنفيذ اتفاقيات السلام، وإطار أكثر رحابة للبعثات المشمولة بالرعاية الدولية. بل لقد ذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك، فى عام ٢٠٠١، ونادى "بتعزيز التنمية المستدامة، واستئصال شأفة الفقر وعدم المساواة، وإحلال نمط للحكم النزيه والمسئول، والترويج لمبدأ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون، ونشر ثقافة السلام والتسامح ونبذ العنف".

بيد أن تلك المحاولات وغيرها، والتى رمت إلى توسعة نطاق إحلال السلام إزاء المشاكل التى واجهتها فى عدد متنام من الولايات، لم تستطع إخفاء الملمح السياسى لها، أو حقيقة كونها ما تزال موجهة لخلق ولايات ومجتمعات على النسق الليبرالى الغربى فى أجواء لا تلقى فيها تلك القيم والمؤسسات إلا قليل صدى أو قبول.. وقد ذهب "رولان باريس"، أحد أنصار مفهوم إحلال السلام الليبرالى إلى نعته بأنه، تحقيقا، تجربة عظيمة فى مجال "الهندسة الاجتماعية"، وأنه ترجمة حداثية لمفهوم "المهمة الحضارية" mission civilisatrice. وبالفعل، فحتى فى المقاربات الأكثر راديكالية لتوجه صانعى السلام للتغلب على الجذور الحقيقية للصراعات، كان مفهوما وجود تلك الجذور، ومن ثم مواجهتها، فى سياق محلى وطنى، لا أن تكون نابعة من عدم التكافؤ فى الاقتصاد العالمى أو النظام السياسى الدولى.

ولم تكن تلك المفاهيم الجديدة تعنى إجراء انتخابات واحتواء الأمر خلال عامين أو ثلاثة، بل كانت تعنى مهاما وسعت طائفة كبيرة من الأهداف مثل بذل جهود مكثفة لنزع السلاح، ومنع التهجير وإعادة التكامل إلى صفوف الفصائل المختلفة، وإرساء هياكل قانونية وإدارية فاعلة فى الدولة المعنية (هياكل لازمة لممارسات الحكم الديمقراطى وآليات الاقتصاد السوقى الحر)، إلى جانب تشجيع نشأة جماعات المجتمع المدنى بداخل الدولة بما فيها جمعيات حقوق الإنسان

والأحزاب السياسية. وقد كان اتفاق السلام الشامل الذى امتد لنحو ستة أعوام ونصف العام أطول زمنيا من عمليات السلام التى سبقته، فضلا عن اشتماله على جميع العناصر المذكورة آنفا، بالتوازى مع الالتزام بإنهاء الخلافات ما بين شعبى شمال السودان وجنوبه.

بيد أن التوترات كانت ما تزال قائمة بين ما اعتبر أهدافا منفصلة للسلام والديمقراطية، وفى تلك الحال، كان دائما ما يتم التضحية بالديمقراطية. فوفقا لتعريف Call & Cousens فإن عملية إحلال السلام "هى تلك الجهود والممارسات التى يضطلع بها النشطاء المحليون والدوليون لمأسسة السلام بوصفه يتمثل فى غياب الصراع المسلح (السلام السلبى)، وقليل من السياسة التشاركية (كمكون من مكونات السلام الإيجابى)، والذى يمكن تحقيقه فى ظل غياب عملية سلام دولية. فإذا ما توجب المفاضلة ما بين تلك الأهداف، فسيكون للعمل على سرعة نزع أسباب الخلاف أولوية مقارنة بالسياسة التشاركية".

وبالطبع، فهذه ثنائية مغلوطة، وفى حالة السودان لم يتم اعتبار التحول الديمقراطى مطلقا هدفا رئيسيا، سواء من قبل المجتمع الدولى أو من قبل شركاء السلام.

بل إن الجهود الرامية لتحقيق "سلام سلبى" لم تتحقق بالكلية، وكان "اتفاق السلام الشامل" أقرب ما يكون إلى حرب معلقة اندلعت خلالها الصراعات المحلية بوتائر متلاحقة. وبما أنه لم يتم تحديد الجذور الرئيسية للصراع، فقد انطوت عملية إحلال السلام، فى الممارسة الفعلية، على إدارة الصراعات العديدة التى ضربت السودان، لا على حسمها، كما لم تثبت أنها فاعلة على نحو كبير فيما يخص تحقيق الأهداف المبتغاة. وبالطبع، فإن تفضيل "سلام سلبى" على التزام "اتفاق السلام

الشامل" بالتحول الديمقراطى غالبا ما سيضمن عدم تمتع الشماليين أو الجنوبيين بأيهما !!

ولقد أولت عملية إحلال السلام اهتماما بفشل الدولة، أو "بالدولة الفاشلة"[1] كونها تعد مصدر تهديد للأمن بالبلاد، وقد تجلى ذلك بوضوح فى الأدبيات التى تلت مغامرة الولايات المتحدة الفاشلة فى الصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، بما يظهر ثانية الطابع الأيديولوجى للممارسة. ولقد استخدمت الأدبيات المذكورة لتفسير تورط الولايات المتحدة فى المعترك الأفغانى وتبرير ذلك التورط، كذلك فقد استحثت تلك الأدبيات جهود إحلال السلام الأمريكى فى السودان. وبعد أن تم تعريف المشكلة وفق أطروحة عجز الدولة أو فشلها، فقد أُرتُئِى أن الحل يكمن فى "الإصلاح"، وهو ما أعطى الأساس المنطقى والإطار الهيكلى لاعتماد النمط الغربى للحكم والإدارة ذى الطابع الليبرالى والنزعة السوقية.

هذا، وينطوى بناء الدولة على إيلاء كبير اهتمام بأدبيات عملية إحلال السلام وممارساتها، حيث أضحى اهتماما مركزيا من قبل المجتمع الدولى فى جنوب السودان، بيد أنه كان غائبا، بالكلية، فى شمال البلاد ذلك أن "اتفاق السلام الشامل" كان قويا بدرجة كافية لمقاومته. وفى الجنوب، تم تكريس موارد مالية وبشرية ضخمة لإرساء المؤسسات، وتوفير الخدمات، وتجهيز وتدريب قطاع خدمات الأمن بالجنوب، ولكن مع نهاية "اتفاق السلام الشامل" كانت الهياكل الحكومية ضعيفة حيث فشا الفساد وغاب الأمن، واعتبر الكثيرون الجيش الشعبى لتحرير

---

١- والدولة الفاشلة هى الدولة التى لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكومتها فى اتخاذ قرارات مؤثرة، إضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، كما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة. ولا يخفى أن مفهوم "الدولة الفاشلة" لا معنى له، إذ تم اختراعه كمسوغ لفرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان الأقل قوة (المترجم).

السودان أضعف مما كان قبل الزخم الدولي. وكنتيجة خلقت عملية السلام دولة جنوبية غير ذات فاعلية تذكر في يد حزب حاكم سيكون تابعا للمجتمع الدولي ومعتمدا عليه في المستقبل المنظور. وفي تلك الأثناء، ظلت دولة الشمال على ما كانت عليه عند بداية المشهد : دولة خائرة خسرت جنوب البلاد، ونظرا لعدم قدرتها على فرض هيمنتها على قطاعات عديدة بالشمال فقد أضحت تحت سيطرة حزب المؤتمر الوطني وصارت مهيأة لتحقيق مصالحه. وقد خلص الدكتور عبد الوهاب الأفندي إلى النتيجة ذاتها : "لقد تمت عملية بناء الدولة في السودان وفقا لتخطيط نشطاء محليين ممن تحكموا بالعملية ونجحوا في استغلال المعطيات الخارجية وتطويعها لخدمة مآربهم على نحو شامل".

وبالرغم من الاهتمام الرسمي بالصيغة المؤسساتية، إلا أن الدعم الدولي غالبا ما كانت نتيجته ترسيخ قوى أفراد حظوا بالقبول والتفضيل، والذين عملوا بدورهم على الحط من قدر "المأسسة" التي كانت جهود بناء الدولة موجهة لتحقيقها. وفي جنوب السودان لم يكن الأمر ليختلف كثيرا، إذ كان الدكتور جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان قامة مهيبة ورمزا فريدا حيث انبنت عملية السلام برمتها على ذلك الرمز، كما كانت الحال بشأن سياسة الولايات المتحدة في السودان والتي انبنت، في أغلبها، على الرمز ذاته. وحين لقي قرنق مصرعه بعد سبعة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، اتضحت بجلاء أكذوبة نهج المجتمع الدولي والتي صيغت بمقتضاها اتفاقية السلام.

ولقد تمكن صانعو السلام من التوصل لاتفاقيات بين "حزب المؤتمر الوطني"، و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" عن طريق المراوغة والتلاعب، وكذلك من خلال إرجاء حسم قضايا رئيسية تتعلق بموازين القوى، كما قاموا بدعم جهود شركاء السلام لإبعاد قوى المجتمع المدني وأحزاب سياسية أخرى عن المشهد، وسعوا إلى

تحويل عملية سياسية جلية للغاية إلى مجرد "ممارسة تقنية". وفى تلك الأثناء، تم تصميم "فترة انتقالية" كيما يتمكن كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان من القيام بقدر هائل من المهام، فضلا عن تأسيس كيانات وقوى متعددة. ولكن حقيقة الأمر كانت أن قدرا قليلا من المتطلبات التى وردت باتفاق السلام الشامل قد تم الوفاء به، حيث كانت بعض تلك المتطلبات إخفاقات مروعة، فيما لم يتم الشروع فى تحقيق بعض آخر على وجه الإطلاق، بما فى ذلك محاولة لإحداث توافق فيما بين الشماليين والجنوبيين، إذ يعد ذلك أمراً حتمياً إذا كان لغاية اتفاق السلام الشامل فى أن تتحقق وحدة السودان أى أمل فى أن تضحى حقيقة قائمة.

إن النقد الموجه إلى عملية السلام بالسودان، والذى ستناقشه صفحات الكتاب، لا يعزو جميع إخفاقات العملية إلى الداعمين الدوليين، كذا لا ينحى باللائمة على "صانعى السلام" أو الوكالات الضالعة بالأمر لاغتصابهم معطيات القوى المحلية، وعدم إتاحتهم الفرصة لكل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان كى يجدوا حلولا لمشكلاتهم، وهى، عادة، التهمة التى يوجهها منتقدو عملية بناء السلام الليبرالى. ولقد كان حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذلك الوسطاء، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، على نحو جمعى، شركاء فى فشل الاتفاق. إن دور الولايات المتحدة فى دعوة الأطراف للتحلق حول طاولة المفاوضات كان هاما للغاية، كما كان لها دور بارز فى صياغة الاتفاق. بيد أنه لمن الخطأ القول إن الأطراف المتصارعة قد رضخت تماما لمطالب واشنطن. لقد استطاعت عملية السلام أن تمضى قدما، وإن على نحو أعرج، نتيجة تقاسم زعامات حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان رغبة الأمريكيين ذاتها فى تحجيم مدى المشاركة، وتضييق نطاق المفاوضات، ومنح

اعتراف محدود بالتحول الديمقراطي وعمليات التسوية، وضمان عدم تناول الصراعات الأخرى بعين الاعتبار، ومن ثم ضمان ألا يكون "اتفاق السلام الشامل" شاملا !!، وتجنب اعتبارات التحول الهيكلي.

ويذهب رولان باريس إلى أن إخفاقات عمليات السلام لا تعنى إخفاقا لبناء السلام الليبرالي، بل يمكن أن تعزى إلى التنفيذ غير الكفء. بيد أن الحال ليست هكذا في السودان. إذ لا يقتصر الأمر على مجرد الفشل في تطبيق متطلبات الديمقراطية وشروطها بكفاءة، بل يتعداه إلى الافتقار الكامل إلى "إرادة جمعية" لضمان تفعيل عملية التحول الديمقراطي، الأمر الذي يستدعي السؤال حول ما إذا كان هناك، بالأساس، أي التزام حقيقي. وبالفعل، وبسبب فرض الانتخابات على الأحزاب المتصارعة، أبدى المجتمع الدولي فتورا ملحوظا تجاهها، وحين الانتخابات كان ذلك المجتمع حريصا على تحجيم تلاعب أحزاب المعارضة وانتهاكاتها، ومن ثم تقسيم البلاد بين الحركة الشعبية للتحرير وحزب المؤتمر الوطني، على نحو فعلي أفرزته الانتخابات، كل ذلك بغرض ضمان أن تواصل عملية السلام مسيرتها. وبدلا من رؤية التحول الديمقراطي كشرط ضروري وأساسي للسلام المستدام، ذهب الرعاة الدوليون لعملية السلام، وكذا الأحزاب الحاكمة والمفوضون بالإشراف على الانتخابات، إلى اعتبار الديمقراطية مصدر تهديد، فتم التغاضي عن انتهاكات العملية الانتخابية بالسهولة ذاتها التي تم بها التغافل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت على نحو دائم وبوتيرة ممنهجة من قبل الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني على امتداد مسيرة عملية السلام التي بلغت ستة أعوام.

ونظراً للالتزام بتعهدات كبيرة، سياسية ومالية ولوجيستية، فضلا عن كون سمعة العديد من البلدان والمؤسسات والرموز السياسية البارزة مهددة، لم يكن واقعيا توقع قيام المجتمع الدولي بالامتناع عن دعم عملية السلام بسبب عدم وفاء

الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني بتعهداتهما باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. فكما أوضح اليخاندرو بندانا، فإن الإدارة العامة والأمور الإدارية التنظيمية قد أضحت الأدوات الرئيسية والمحورية لتحقيق الأهداف فيما تم إهمال عنصري الديمقراطية والمشاركة. إن تغليب الاعتبارات السياسية الضيقة على حساب عملية التحول الديمقراطي هو سمة اصطبغت بها العملية التي حالت دون منح أهالي السودان أي دور فاعل، كما فشلت في تلمس الشكاوى والمظالم التي أشعلت فتيل الحرب وأججت نيرانها، فضلاً عن التعامي عن الانتهاكات التي جرت خلال العملية الانتخابية ... تلك العملية التي ستفضي، حتما، إلى عدم استتباب السلام لا في الشمال، ولا في الجنوب، ولا بين هذا الشمال وذاك الجنوب. ويخلص بندانا إلى أنه، في ظل المشاهدات الحالية، "فإن عملية بناء السلام تنزع إلى أن تكون عملية فوقية" ذات مسار رأسي من أعلى إلى أسفل، إلى جانب كونها عملية مفروضة من الخارج تحقيقا لمآربه، كما أنها عملية تصطبغ بصبغة تدخلية وتتسم بكونها ممارسة تنطوي على درجة من المحافظة سعيا لحلول إدارية تنظيمية للصراعات الرئيسية حول الموارد ومقتضيات السيطرة والقوة، وسعيا لإضفاء مسحة حداثية وصبغة شرعية على واقع فعلي بما يعزز من جعله يعكس مناخا محليا ودوليا ينزع إلى اعتناق اقتصاديات السوق".

وبالفعل، فإن المفاهيم الليبرالية لعملية إحلال السلام تتماشى كلية مع التوكيد على إرساء اقتصاد السوق الحرة، إذ ينبني ذلك الاقتصاد وفقا لأسس تتيح تحقيق التنمية والقضاء على مشكلة الفقر والتي ينظر لها كونها تهديدا لأمن البلاد. بيد أن إحدى أهم المظاهر اللافتة لعملية إحلال السلام أنه في حين عمد "اتفاق السلام الشامل" إلى محاولة الاستجابة لمشكلة التباينات الإقليمية وغياب التكافؤ ما بين شمال السودان وجنوبه، وكذا المناطق الثلاث (أبيي، وجنوب كردفان، والنيل

الأزرق)، لم يكن هناك إدراك للخيط الذى يربط بين الرفاه الاقتصادى وإرساء دعائم الديمقراطية، كما لم يكن هناك التفات إلى - وذلك يرتبط بمحدودية نطاق عملية إحلال السلام - المظالم التى عانتها تخوم أخرى من الوجهة الاقتصادية. وبالفعل، واتساقا مع الديمقراطية الليبرالية، تتجاهل عملية السلام الليبرالى، على نحو كبير، الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بتمكين الأهالى، إذ ينصب اهتمامها، بالأساس، على المحيط السياسى، وفى حالة السودان، فإن التباينات الاقتصادية المتنامية قد تواكبت مع سيرورة عملية السلام المتبدية.

وفى جنوب السودان، فإنه لا يوجد - بحق - اقتصاد رسمى جدير بإطلاق تلك الصفة عليه، فيما عدا صناعة النفط العالمية. فنظرا لارتكان ٩٨٪ من عائدات الحكومة على المداخيل النفطية، وارتهان بقائها السياسى برضاء الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن الحركة الشعبية لتحرير السودان لتتحدى المفاهيم الغربية بشأن اقتصاد السوق الحر. وعلى أية حال، فإن الحركة الشعبية لم تبد مطلقا أى اهتمام بالكولونيالية الجديدة، ما دام أنها ليست كولونيالية عربية جديدة، فعشية انفصال الجنوب، كانت الحكومة تقوم ببيع مساحات هائلة من الأراضى لمنظمات عالمية تعمل بمجال التصنيع الزراعى، كذلك فقد أبدت الحكومة نيتها لبيع عدد من الأصول الحكومية، فيما كانت ترنو نحو أسواق المال الأمريكية بهدف الاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية الطموح. إلا أن ضعف دولة الجنوب، والتنظيمات الحليفة لها، وكذا انتشار الفساد وتفشّى الجريمة، وغياب كيان قانونى فاعل، وعدم الإذعان إلى حكم القانون ... يعنى أنه، وبالرغم من تعضيد الحركة الشعبية الحاكمة للسوق ودعمها لآلياته، كان هناك استثمارات ضئيلة فى الجنوب، والذى تسيطر على اقتصاده شركات النفط العالمية وبعض التجار غير ذوى الشأن من أوغندا وكينيا.

أما حزب المؤتمر الوطنى فقد كان يأمل أن يؤدى مسلكه الحسن فى قبول

انفصال الجنوب، إلى جانب دعمه لآليات السوق، ومعارضته الأيديولوجية للسياسات الاقتصادية الجامدة ... إلى فتح الأبواب أمام الاستثمارات، وإيقاف سريان العقوبات التجارية الأمريكية، وشطب ديونه التى بدأت بـ ٩ مليار دولار أمريكى تراكمت جراء فورة فى مجال الإنشاءات خلال ثمانينيات القرن العشرين إبان حكم الرئيس الأسبق/ جعفر نميرى لتبلغ، مع مدفوعات الفوائد المتراكمة، ٣٩ مليار دولار بنهاية عملية السلام. ولقد مثل ذلك الدين شكلا من أشكال القوة والنفوذ لرعاة العملية. إن حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ... ذلك الحزب الذى أدان النظام الدولى المسيطر عليه من قبل الغرب، قد أعرب بجلاء عن رغبة عميقة فى أن يصبح جزءا أساسيا من ذلك النظام. ونظرا للمناصرة الأيديولوجية لرجال الحزب للهدر الكبير الذى تنطوى عليه رأسمالية السوق الحر، وكذا حرص الحركة الشعبية لتحرير السودان على كسب رضاء الولايات المتحدة للإفادة منها، لم يتم مطلقا تحدى "الأرثوذكسية الاقتصادية" وفق التعريف الغربى لها.

إلا أن أبرز ما يلفت الانتباه هو مدى تجاهل صانعى السلام، ومن يبغون نشره، لمركزية الدولة السودانية فيما يخص السلام المستدام، وسعيهم لحسم الصراعات المتنوعة التى طالت السودان كما لو كانت صراعات مستقلة منفصلة لا تنتظمها أصول أو روابط واحدة. لذا، فقد كان الاهتمام الرئيسى للمجتمع الدولى (وكذا لحزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان) منصبا على صراع الشمال/ الجنوب، حتى لقد عوملت المناطق الشمالية (جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة) كملحق لتلك العملية. ولقد جرت عملية سلام منفصلة تحت رعاية إريتريا للتفاوض بشأن النزاعات فى شرق السودان، والتى نتج عنها "اتفاق سلام شرق السودان" عام ٢٠٠٦ . كذلك، فقد أعدت عملية سلام أخرى تحت رعاية "الاتحاد الإفريقى" بشأن دارفور، ونتج عنها "اتفاق سلام دارفور" عام ٢٠٠٦

أيضا، والذى انهار قبل أن يجف المداد الذى كتب به. كما تم التفاوض بشأن اتفاق سلام ثالث فى القاهرة بين حزب المؤتمر الوطنى وعناصر من معارضى الشمال الذين انتظمهم "التحالف الوطنى الديمقراطى".

على أنه ليس مقبولا النظر إلى جميع الصراعات بالسودان كونها أحداثا منفصلة، لا ينتظمها رابط، أو كونها لا تمت بصلة لعدد غير محدود من الأهالى المهمشين على امتداد البلاد فى نضالهم بوجه دولة مركزية قمعية. كذلك، فمن غير المصدق افتراض إمكانية حسم تلك الصراعات على نحو مستدام دونما إحداث إصلاحات هيكلية فيما يخص الدولة. ولكن هذا بالضبط ما قامت به "الإيقاد"، و"الاتحاد الإفريقى"، بل وعلى نحو أكثر أهمية، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وتتبدى الإخفاقات جلية للكافة رغما عن جهود ارتجاعية تزعم إحراز انتصارات فيما يخص انفصال الجنوب، إلى جانب الادعاء بعدم وجود حرب كبيرة بين شمال البلاد وجنوبها.

إن عملية السلام ما بين الشمال والجنوب لم تحقق أى سلام فعلى، كما لم تبلغ هدفها الرئيسى المتمثل فى سودان موحد. أما عملية سلام شرق السودان فقد حققت هدفها غير المعلن فى تسوية النزاع ما بين إريتريا، راعية المتمردين الإقليميين، من جهة، وحزب المؤتمر الوطنى من جهة أخرى، بيد أنها لم تقم بشىء يذكر لمجابهة المشكلات التى أفضت إلى التمرد فى المقام الأول. أما بخصوص اتفاق سلام دارفور، فقد ألحق عنصرا من عناصر التمرد، وهو الفصيل التابع لمينى أركو ميناوى من حركة تحرير السودان، بالحكومة، على حين تأججت نيران الحرب ذاتها، ليتنصل ميناوى من الاتفاق فى النهاية، ويعمد إلى تسليح فصيله. أما عملية سلام "التحالف الوطنى الديمقراطى" فلا ترقى حتى لأن تكون جديرة بالاسم : فقد منحت أعضاءها عددا ضئيلاً من مقاعد البرلمان، وبذا فقد قامت بتجميعهم

وتهميشهم فى الآن ذاته. أما "حزب الأمة" فقد ظل بمنأى عن المشهد برمته، وإن لم يخسر كثيرا جراء موقفه هذا.

بل إن عملية تفاوض "نيفاشا" التى أفضت إلى "اتفاق السلام الشامل" كانت أمرا غير ذى بال من البداية دون مشاركة آخرين ضالعين فى صراعات أخرى على امتداد البلاد، فضلا عن استبعاد عناصر المجتمع المدنى، وكذا الأحزاب السياسية فى شمال البلاد وجنوبها. ولعل الأكثر أهمية استبعادها لقوة دفاع جنوب السودان، وهى جماعة مسلحة لا يقل حجمها عن الجيش الشعبى لتحرير السودان، ونتيجة لذلك ساد الاعتقاد بأن التوقيع على اتفاق السلام الشامل سيمهد المشهد أمام حرب جنوبية - جنوبية. وفى تلك الأثناء لقى جون قرنق، والذى عارض إجراء مفاوضات بناءة مع قوة دفاع جنوب السودان، مصرعه إثر تحطم مروحيته فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥. أما خليفته، سالفاكير، فقد كان دائم التأييد لإجراء مفاوضات وتسويات معها. ففى ظل غياب أى تأييد عالمى، وقع سالفاكير "اتفاق جوبا حول الوحدة والتكامل" مع قائد قوة دفاع جنوب السودان، باولينو ماتيب، والذى أدى إلى اندماج جنود قوة الدفاع فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ ولقد كان هذا الاتفاق مساوياً، إن لم يفق فى أهميته، لاتفاق السلام الشامل فى تحجيم حدة الصراعات فى جنوب السودان. هذا، ونظرا لكونه لم يحظ بتأييد جميع عناصر قوة دفاع جنوب السودان، ولم يتم تطبيقه على نحو صارم، فقد كان السبب الرئيسى فى قلاقل جرت لاحقاً.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد جاهد طويلا وبنجاح لتجنب عملية سلام شاملة جامعة، غالبا ما كان سيخضع بمقتضاها لكوكبة من الأعداء والتى أفضت سياساته إلى نشأتها، وقد تم تأييده فى هذا الشأن من قبل المجتمع الدولى الذى

شاطره الإيمان بأن الصراعات فى السودان على درجة عالية من التعقيد من أن تحل بإجراء بسيط، بل يجب أن يتم تناول كل صراع على حدة. ولقد ذهب الدبلوماسيون الغربيون، آنذاك، إلى أن اتفاق السلام الشامل هو خطوة أولى فى مسار تتابعى متوال لإنهاء الصراعات فى البلاد. إلا أن الاتفاق لم ينظر مطلقا إلى سلام الشمال والجنوب على أنه جزء من اتفاق شامل.

ويأخذ حجم الإخفاق فى إحلال السلام فى السودان بعين الاعتبار رغما عن الالتزام الكبير بالعملية من قبل المجتمع الدولى، فإن تجربة السودان تثبت على نحو جلى وتنهض دليلا على صواب الأطروحة الإبداعية للاستراتيجى العسكرى/ إدوارد لوتواك، والذى يذهب إلى أن التدخل الدولى غالبا ما يفضى إلى استطالة المدى الزمنى للحروب وتعقيدها. وقد ذهب محللون آخرون إلى أن ثمة دلائل تشير إلى أن الانتصارات العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا باستتباب السلام. ففى السنوات الماضية، انتهت جميع الحروب فى القرن الإفريقى، إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ... انتهت على نحو حاسم وإلى غير رجعة، وذلك من خلال انتصارات عسكرية صريحة فى غياب جهود دولية لإحلال السلام فى هذه البقعة أو تلك.

واستناداً إلى تجربة القرن الإفريقى تلك، جادل "جيرمى فاينشتاين" بشأن أنموذج "التنمية التلقائية" المحقق دون تدخل دولى، وقد استند فى حجته الجدالية إلى كون الحرب تولد مؤسسات حكومية ممثلة تتسم بالثبات وذاتية الإدارة. وقد عزا "فاينشتاين" تقدم أوغندا فى المجال الاقتصادى إلى تكوين "حركة المقاومة الوطنية" لمنابر مقاومة أدت إلى حشد موارد بشرية ومالية محلية خلال الحرب كانت عناصر فارقة فى التنمية والإدارة الحكومية المحلية خلال سنوات ما بعد الحرب. كذلك، فقد لاحظ "فاينشتاين" نسقا مشابها فى إريتريا حيث أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا مدى منوعا من المؤسسات على المستوى المحلى، كما قامت بتأمين

الخدمات الرئيسية خلال فترة الحرب.

وقد ذهب "فاينشتاين" إلى وجود رابط ما بين قدرات "حركة المقاومة الوطنية" و"الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، وجماعات فى أرض (بونت) الصومالية Puntland، وبلاد الصومال على تحقيق "التنمية التلقائية"، وما بين غياب عملية إحلال السلام الليبرالى. على أنه ليس واضحا ما إذا كان "فاينشتاين" يدرك أن ما يذهب إلى نعته "بالتنمية التلقائية" ينبع، فى المقام الأول، من قدرة جميع تلك الجماعات على دحر أعدائها عسكريا، وينبع، ثانيا، من فلسفة تلك الجماعات القائلة إن النصر يتأتى من خلال حشد الجماهير على نحو مؤسساتى. وبالمقابل، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تهزم خصومها عسكريا، ولم تكن تهتدى بفلسفة تحررية مشابهة، ولم تعمد إلى حشد الأهالى، فضلا عن عدم إنشائها لمؤسسات أو تأمينها لخدمات ما. ولقد كانت نقاط الضعف هذه، على وجه التحديد، هى ما مكن المجتمع الدولى من الاضطلاع بدور هام فى عملية إحلال السلام فى السودان، وبخاصة فى الجنوب. كذلك، فقد ساعدت فى تفسير عدم اهتمام الحركة الشعبية لتحرير السودان، على وجه الخصوص، بغياب "التلقائية" فى مقابل الانخراط الوثيق للمجتمع الدولى فى جنوب السودان. وأخيرا، وفى ظل غياب فلسفة تحررية للحركة الشعبية، لم تكن "التنمية التلقائية" مطلقا أمرا ذا بال، بل لقد كانت الحركة تسترشد فى نهجها بنظرة عسكرية ضيقة لم تدع إلا مجالا هزيلا للحكم الرشيد (الحوكمة) والديمقراطية وخدمة البلاد والعباد.